

هيئة استثمار ذي قار تدارس مع الدوائر المعنية سبل تذليل المعوقات أمام الاستثمار



الناصرية / وكالات
تدارس المعنيين في النافذة الواحدة بهيئة الاستثمار في ذي قار والدوائر المعنية تذليل المعوقات والمشاكل القانونية والإدارية التي تعترض عمل المستثمر.

وذكر مصدر مطلع انه نوقشت على قاعة اتحاد رجال الاعمال في ذي قار جملة من القضايا المهمة منها الإسراع بمعاملات الاستثمار من قبل الجهات ذات العلاقة لغرض تسهيل مهامهم من اجل اقامة العديد من المشاريع التي تعترض المحافظة إقامتها من بينها إنشاء مول تجاري بمساحة ١٥ آلاف متر مربع ومعمل مياه معدنية ومصنع البيوت الجاهزة ومطاعم عاتمة في نهر الفرات وإنشاء مول تجاري في موقع الفردوس بمدينة الصدر.

وجرت مناقشات مستفيضة حضرها رئيس لجنة التخطيط والاستثمار في مجلس المحافظة احمد طه الشيخ على الذي نوه إلى ان اجتماع النافذة الواحدة مهم جدا لأنه يقرر الموافقات الفنية والإدارية والقانونية على المشاريع الاستثمارية المقدمة مشيراً الى تذليل بعض المشاكل العالقة بحضور هيئة التخطيط والاستثمار والبلدية حيث تم الاتفاق مع وضع آلية قانونية وإدارية لجميع المشاريع المقدمة.

واكد الشيخ على في تصريحات صحفية انه تم تحويل بعض المشاريع على مربع المدينة من اجل الوصول الى قرار يقضي بالسماح للمستثمر العمل خدمة للمواطن العراقي.

وأعلن الشيخ على عقب الاجتماع اذا ثبت تورط احد الموظفين بعرقلة اي مشروع استثماري من اجل منافع شخصية سيتم تحويله الى القضاء من قبل مجلس المحافظة ونحن مصرون على ذلك.

مربعا عن امه بان لاتصل اي حالة خرق من هذا الموظف أو ذاك لانا بالنتيجة نعمل سوريا من اجل خدمة الناصرية وأبنائها في تقديم أفضل السبل من اجل استقطاب المستثمر إلى العراق.

ونوه الشيخ على إن عمل الاستثمار في المحافظة اقل من الطموح بالرغم من وجود حركة وصفا بالوادية والجيدة ولكن لم نصل إلى مستوى الطموح على حد تعبيره.

من جانبه قال مدير البلدية المهندس اسعد لايد : لاتوجد خلافات مع الدوائر أو مع هيئة الاستثمار ولكن البلدية وضعت النقاط على الحروف وأعطينا موافقات مسبقة لمشاريع

فقط دون ان يلتفت لما يكر من نطف في مصفى ذي قار الذي يعمل على سد جزء من احتياجات المحافظة ويجب ان يتم شموله بالتخصيصات. وكانت الحكومة والبرلمان وقد وافقا العام الماضي على تخصيص مبلغ دولار واحد عن كل برميل نطف يتم استخراجه من المحافظات المنتجة للنطف، في خطوة لتعزيز الوضع الاقتصادي في تلك المحافظات وتمكينها من تنفيذ مشاريع خدمية و عمرانية خارج تخصصات الميزانية العامة للدولة.

من جهته، قال مدير مصفى ذي قار المهندس عبد الحسن عليوي: ان معدل ما ينتجه المصفي هو ٢٢ الف برميل يوميا من النطف المهجن من محافظة البصرة عبر الخط الناقل.

وتبلغ كمية النطف المنتج من محافظة ذي قار ما بين ١٠ - ١٣ الف برميل يوميا، وبحسب مدير قسم حقول نطف ذي قار المهندس كريم ياسر الذي قال: ان العمل بدأ لإعداد دراسة شاملة ومفصلة بشأن متطلبات الوصول الى طاقة إنتاجية تقدر بـ ٥٠ الف برميل يوميا في المحافظة مع نهاية العام القادم عن طريق حفر ما بين ١٢ الى ٢٠ بئراً نفطية جديدة.

وأضاف: ان خطة التطوير تشمل مد أنابيب وتحسين منظومة الضخ والعزل بإضافة عازل آخر، فضلا عن تحسين منظومة الطاقة الكهربائية، مبينا ان وزير النفط حسين الشهرستاني اصدر أمرا وزاريا برفع الهيكلية الإدارية لقسم حقول نطف ذي قار الى مستوى هيئة ضمن تشكيلات شركة نطف الجنوب.

وأوضح ياسر ان بمقدور قسم حقول نطف ذي قار رفع معدلات انتاج حقل الناصرية النفطية من معدلاته الحالية والبالغة ١٢ الف برميل يوميا إلى ٥٠ الف برميل يوميا خلال نهاية العام المقبل.

وتملك ذي قار خمسة حقول نفطية مهمة، يبلغ اجمالي خزنها المؤكد أكثر من ١٢ مليار برميل، بينما يفوق المتوقع هذا الرقم بكثير، في وقت بدأت فرق زلزالية عملها غربي وشالي في المحافظة لاستكشاف حقول نفطية جديدة. وللحرق احتياطات نفطية هائلة تزيد على ١٢٠ مليار برميل أي ١١ في المائة من إجمالي الاحتياطي العالمي، محتلا المركز الثالث عالميا رغم قلة عمليات الاستكشاف والتقيب والتطوير فيه والتي توقفت او تعطلت منذ سبعينيات القرن الماضي، فيما قدرت دراسات أمريكية حجم الاحتياطي بنحو ٣٥٠ مليار برميل.

في مصفى ذي قار ضمن المنتج الذي تستقطع بالمعنى من دعم المحافظة، ودعا الى العمل بقرار البرلمان بتخصيص دولار لكل برميل نطف يستخرج من المحافظة بدل نصف دولار.

وقال رئيس المجلس قصي العبادي في تصريحات صحفية انه تم إخطارهم من رئاسة الوزراء بالموافقة على تخصيص نصف دولار لكل برميل نطف ينتج من محافظة ذي قار، من دون ان تكون هناك تخصيصات لكميات النطف المكررة داخل المحافظة.

وأضاف انهم اعترضوا على تلك التخصيصات لسببين رئيسيين، اولهما انها يجب ان تكون دولارا واحدا لكل برميل، والثاني ان القرار حدد التخصيصات لكل برميل ينتج بالمحافظة

وتفعلية بشكل صحيح ونك من خلال اهتمام الحكومة المحلية في هذه النتائج مبرعا عن اعتقاده ان السلطة المحلية لمست نتائج ايجابية من عمل الاستثمار من نشاطه وفعالته وقبرت ان تذلل الصعوبات مشيرا الى وجود الحكومة سيدخل الكثير من العقبات بالرغم من وجود لوائح وانظمة متقاطعة مما سبب مشكلة لانها لم تؤسس دولة المؤسسات لحد الآن فوجدت التحديات ولكن يتخالف كل الجهود الخيرة ستمضي قدما في تأسيس شراكات اقتصادية مهمة تعطي نتائج ايجابية في رفع عملية الاستثمار الى الامام وهذا ما نطمح اليه.

وطالب مجلس محافظة ذي قار مؤخرا الحكومة المركزية باحتساب المشتقات النفطية المنتجة

استحصلت لاقامة مجمع ليوان السكني على طريق مدينة اور الاثرية مشيرا الى ان المستثمر يجد هناك عراقيل ادارية ولكن نرى العكس لان لدينا أعمالا وفق رؤية وضوابط ثابتة بيننا وبين ذات الجهات منها التخطيط العمراني وعقارات الدولة والمجلس البلدي مجلس المحافظة والتسجيل العقاري.

وبين المهندس لايد ان الاتهامات التي توجه اليه دائرة البلدية في ذي قار بعرقلة المشاريع اتهامات لا اساس لها من الصحة وليس لها مصداقية.

في حين نوه رئيس هيئة الاستثمار في المحافظة الدكتور اسماعيل العبيدي الى ان اجتماع النافذة الواحدة دوري وبدا يأخذ مساره

شتم منها مدينة إعراس صوب الجزيرة بالرغم من المشروع غير مفعول مشيرا الى ان النقاشات حول استثمارات النبي ابراهيم وشارع النصر فضلا عن اقامة ساحة خضراء على موقع الفدائين وإنشاء مول تجاري على ساحة فرع الحزب المنحل حيث تم الاتفاق مع الدوائر التخطيط العمراني ومجلس المحافظة والمجلس البلدي.

واكد عدم وجود رؤية مشتركة يعني أن هناك عراقيل وهذا الامر غير صحيح بالرغم من اننا جادون في اصدار موافقات حيث منحت في اقامة فندق خمس نجوم وانشاء مول تجاري باتجاه الكلية التقنية فضلا عن موم تسويقي صوب الشامية كما ان هناك موافقات

وكانت إشاعات قد أطلقت في السوق المحلية خلال اليومين الماضيين، مفادها: ان البنك المركزي سيخفض سعر الصرف من ١١٧٠ ديناراً مقابل الدولار، الى ١٠٠٠ دينار مقابل كل دولار امريكي.

وأشار المستثمر الى ان "ما يقال عن انخفاض سعر الصرف او إيقاف مزاد العملة مجرد إشاعات الهدف منها مكاسب أنية فقط، خصوصا وان التحويل الى الخارج امر مباح وفيه حرية التحويل الخارجي، بما لا يتقاطع مع قانون مكافحة غسل الأموال

وأموال الجريمة والإرهاب" مبينا ان "كل الأموال التي لا تتقاطع مع هذا القانون هي اموال حرة وأصحابها احرار في تحويلاتهم

و، وبالتالي نحن نبني اقتصادا مستقرا ولا نحتاج للجوء إلى الأزمات أو ان تفاجئ الجمهور، ومثل هكذا سياسات ان وجدت فهي ستكون معلقة وواضحة من دون الركون إلى الخفاء".

وحول الاحتياطي النقدي القانوني أوضح صالح ان المركزي "يتتبع باحتياطات ملائمة وكافية، واطمأنها مرهونة بما ستسفر عنه نتائج جولات التراخيص النفطية، واذا ما كتب لها النجاح في تصدير كميات كبيرة من النفط فستستخدم الاقتصاد الوطني ومجهود التنمية وبالتالي سيدخل التدفق إلى العراق وليس العكس".

وكان العراق قد وقع عشرة عقود نفطية مع كبريات شركات النفط العالمية خلال جولتي التراخيص النفطية الاولى والثانية، والتي

وكانت إشاعات قد أطلقت في السوق المحلية خلال اليومين الماضيين، مفادها: ان البنك المركزي سيخفض سعر الصرف من ١١٧٠ ديناراً مقابل الدولار، الى ١٠٠٠ دينار مقابل كل دولار امريكي.

وأشار المستثمر الى ان "ما يقال عن انخفاض سعر الصرف او إيقاف مزاد العملة مجرد إشاعات الهدف منها مكاسب أنية فقط، خصوصا وان التحويل الى الخارج امر مباح وفيه حرية التحويل الخارجي، بما لا يتقاطع مع قانون مكافحة غسل الأموال

وأموال الجريمة والإرهاب" مبينا ان "كل الأموال التي لا تتقاطع مع هذا القانون هي اموال حرة وأصحابها احرار في تحويلاتهم

و، وبالتالي نحن نبني اقتصادا مستقرا ولا نحتاج للجوء إلى الأزمات أو ان تفاجئ الجمهور، ومثل هكذا سياسات ان وجدت فهي ستكون معلقة وواضحة من دون الركون إلى الخفاء".

وحول الاحتياطي النقدي القانوني أوضح صالح ان المركزي "يتتبع باحتياطات ملائمة وكافية، واطمأنها مرهونة بما ستسفر عنه نتائج جولات التراخيص النفطية، واذا ما كتب لها النجاح في تصدير كميات كبيرة من النفط فستستخدم الاقتصاد الوطني ومجهود التنمية وبالتالي سيدخل التدفق إلى العراق وليس العكس".

وكان العراق قد وقع عشرة عقود نفطية مع كبريات شركات النفط العالمية خلال جولتي التراخيص النفطية الاولى والثانية، والتي

وكانت إشاعات قد أطلقت في السوق المحلية خلال اليومين الماضيين، مفادها: ان البنك المركزي سيخفض سعر الصرف من ١١٧٠ ديناراً مقابل الدولار، الى ١٠٠٠ دينار مقابل كل دولار امريكي.

وأشار المستثمر الى ان "ما يقال عن انخفاض سعر الصرف او إيقاف مزاد العملة مجرد إشاعات الهدف منها مكاسب أنية فقط، خصوصا وان التحويل الى الخارج امر مباح وفيه حرية التحويل الخارجي، بما لا يتقاطع مع قانون مكافحة غسل الأموال

وأموال الجريمة والإرهاب" مبينا ان "كل الأموال التي لا تتقاطع مع هذا القانون هي اموال حرة وأصحابها احرار في تحويلاتهم

و، وبالتالي نحن نبني اقتصادا مستقرا ولا نحتاج للجوء إلى الأزمات أو ان تفاجئ الجمهور، ومثل هكذا سياسات ان وجدت فهي ستكون معلقة وواضحة من دون الركون إلى الخفاء".

وحول الاحتياطي النقدي القانوني أوضح صالح ان المركزي "يتتبع باحتياطات ملائمة وكافية، واطمأنها مرهونة بما ستسفر عنه نتائج جولات التراخيص النفطية، واذا ما كتب لها النجاح في تصدير كميات كبيرة من النفط فستستخدم الاقتصاد الوطني ومجهود التنمية وبالتالي سيدخل التدفق إلى العراق وليس العكس".

وكان العراق قد وقع عشرة عقود نفطية مع كبريات شركات النفط العالمية خلال جولتي التراخيص النفطية الاولى والثانية، والتي

اقتصاديون يؤكدون ضرورة إنعاش الواقع الصناعي والزراعي في البلاد

منه حتى نهاية آذار الماضي سوى دراسات بسيطة تميزت بالنظرية ولم تطبق على ارض الواقع.

من جهته أكد رئيس اللجنة الاقتصادية في البرلمان السابق حيدر العبادي ضرورة تفعيل دور الحكومة في رفا العراق في السنوات القادمة من وزارات الصناعة والتجارة والزراعة كجانب مساعد للقطاع

النفطي في البلاد، وقال: "لابد أن تتوجه جميع الكيانات السياسية في البرلمان الجديد لتطوير الواقع الاقتصادي وتنظم عمل الصناع

وإصلاح الأراضي وحل مشكلة المياه مع إيران وتركيا وغيرها على العكس من المرحلة السابقة التي تميزت بتدخلات الإيرادات السياسية في تحريك النظام الصناعي والزراعي في البلاد".

وأضاف أن "النطف لا يمكن ان يبقى هو المصدر الرئيس في رفا الموازنات المالية للأعوام المقبلة"، لافتا إلى أن "بذل المزيد من الجهود في توفير إيرادات إضافية للموازنة ستكون العراق من دفع الديون الخارجية فضلا عن دعم مشاريع الاقتصاد في البلاد".

وأضاف أن "النطف لا يمكن ان يبقى هو المصدر الرئيس في رفا الموازنات المالية للأعوام المقبلة"، لافتا إلى أن "بذل المزيد من الجهود في توفير إيرادات إضافية للموازنة ستكون العراق من دفع الديون الخارجية فضلا عن دعم مشاريع الاقتصاد في البلاد".

وأضاف أن "النطف لا يمكن ان يبقى هو المصدر الرئيس في رفا الموازنات المالية للأعوام المقبلة"، لافتا إلى أن "بذل المزيد من الجهود في توفير إيرادات إضافية للموازنة ستكون العراق من دفع الديون الخارجية فضلا عن دعم مشاريع الاقتصاد في البلاد".

وأضاف أن "النطف لا يمكن ان يبقى هو المصدر الرئيس في رفا الموازنات المالية للأعوام المقبلة"، لافتا إلى أن "بذل المزيد من الجهود في توفير إيرادات إضافية للموازنة ستكون العراق من دفع الديون الخارجية فضلا عن دعم مشاريع الاقتصاد في البلاد".

وأضاف أن "النطف لا يمكن ان يبقى هو المصدر الرئيس في رفا الموازنات المالية للأعوام المقبلة"، لافتا إلى أن "بذل المزيد من الجهود في توفير إيرادات إضافية للموازنة ستكون العراق من دفع الديون الخارجية فضلا عن دعم مشاريع الاقتصاد في البلاد".

وأضاف أن "النطف لا يمكن ان يبقى هو المصدر الرئيس في رفا الموازنات المالية للأعوام المقبلة"، لافتا إلى أن "بذل المزيد من الجهود في توفير إيرادات إضافية للموازنة ستكون العراق من دفع الديون الخارجية فضلا عن دعم مشاريع الاقتصاد في البلاد".

وأضاف أن "النطف لا يمكن ان يبقى هو المصدر الرئيس في رفا الموازنات المالية للأعوام المقبلة"، لافتا إلى أن "بذل المزيد من الجهود في توفير إيرادات إضافية للموازنة ستكون العراق من دفع الديون الخارجية فضلا عن دعم مشاريع الاقتصاد في البلاد".

وأضاف أن "النطف لا يمكن ان يبقى هو المصدر الرئيس في رفا الموازنات المالية للأعوام المقبلة"، لافتا إلى أن "بذل المزيد من الجهود في توفير إيرادات إضافية للموازنة ستكون العراق من دفع الديون الخارجية فضلا عن دعم مشاريع الاقتصاد في البلاد".

وأضاف أن "النطف لا يمكن ان يبقى هو المصدر الرئيس في رفا الموازنات المالية للأعوام المقبلة"، لافتا إلى أن "بذل المزيد من الجهود في توفير إيرادات إضافية للموازنة ستكون العراق من دفع الديون الخارجية فضلا عن دعم مشاريع الاقتصاد في البلاد".

وأضاف أن "النطف لا يمكن ان يبقى هو المصدر الرئيس في رفا الموازنات المالية للأعوام المقبلة"، لافتا إلى أن "بذل المزيد من الجهود في توفير إيرادات إضافية للموازنة ستكون العراق من دفع الديون الخارجية فضلا عن دعم مشاريع الاقتصاد في البلاد".

وأضاف أن "النطف لا يمكن ان يبقى هو المصدر الرئيس في رفا الموازنات المالية للأعوام المقبلة"، لافتا إلى أن "بذل المزيد من الجهود في توفير إيرادات إضافية للموازنة ستكون العراق من دفع الديون الخارجية فضلا عن دعم مشاريع الاقتصاد في البلاد".

وأضاف أن "النطف لا يمكن ان يبقى هو المصدر الرئيس في رفا الموازنات المالية للأعوام المقبلة"، لافتا إلى أن "بذل المزيد من الجهود في توفير إيرادات إضافية للموازنة ستكون العراق من دفع الديون الخارجية فضلا عن دعم مشاريع الاقتصاد في البلاد".

وأضاف أن "النطف لا يمكن ان يبقى هو المصدر الرئيس في رفا الموازنات المالية للأعوام المقبلة"، لافتا إلى أن "بذل المزيد من الجهود في توفير إيرادات إضافية للموازنة ستكون العراق من دفع الديون الخارجية فضلا عن دعم مشاريع الاقتصاد في البلاد".

المركزي : أسعار الصرف ثابتة والاحتياطي النقدي مرهون بجولات التراخيص

عقدت في بغداد منتصف وأواخر العام الماضي والتي من المتوقع ان ترتفع انتاج العراق من ٢.٥ مليون برميل يوميا الى نحو ١٢ مليونا خلال السنوات الست المقبلة.

وعن مستقبل الدينار العراقي قال صالح إن "سعر الصرف تحكمه الاحتياطات، واتجاهات الأسعار، وهي مستقرة في الوقت الحالي" متوقفا ان يكون "مستقبل الدينار العراقي زاهرا ومستقرا، وعلى المدى المتوسط ستعود أسعار النفط الى مستوياتها الحالية بشكل عام سيكون واعدا على وفق نظرة تفاؤلية يجب أن ترسم في الأذهان

والتحولات ستكون ايجابية شريطة أن تكون العوامل الأخرى ثابتة غير خاضعة للمفاجآت".

وكانت إشاعات قد أطلقت في السوق المحلية خلال اليومين الماضيين، مفادها: ان البنك المركزي سيخفض سعر الصرف من ١١٧٠ ديناراً مقابل الدولار، الى ١٠٠٠ دينار مقابل كل دولار امريكي.

وأشار المستثمر الى ان "ما يقال عن انخفاض سعر الصرف او إيقاف مزاد العملة مجرد إشاعات الهدف منها مكاسب أنية فقط، خصوصا وان التحويل الى الخارج امر مباح وفيه حرية التحويل الخارجي، بما لا يتقاطع مع قانون مكافحة غسل الأموال

وأموال الجريمة والإرهاب" مبينا ان "كل الأموال التي لا تتقاطع مع هذا القانون هي اموال حرة وأصحابها احرار في تحويلاتهم

و، وبالتالي نحن نبني اقتصادا مستقرا ولا نحتاج للجوء إلى الأزمات أو ان تفاجئ الجمهور، ومثل هكذا سياسات ان وجدت فهي ستكون معلقة وواضحة من دون الركون إلى الخفاء".

وحول الاحتياطي النقدي القانوني أوضح صالح ان المركزي "يتتبع باحتياطات ملائمة وكافية، واطمأنها مرهونة بما ستسفر عنه نتائج جولات التراخيص النفطية، واذا ما كتب لها النجاح في تصدير كميات كبيرة من النفط فستستخدم الاقتصاد الوطني ومجهود التنمية وبالتالي سيدخل التدفق إلى العراق وليس العكس".

وكان العراق قد وقع عشرة عقود نفطية مع كبريات شركات النفط العالمية خلال جولتي التراخيص النفطية الاولى والثانية، والتي

وكانت إشاعات قد أطلقت في السوق المحلية خلال اليومين الماضيين، مفادها: ان البنك المركزي سيخفض سعر الصرف من ١١٧٠ ديناراً مقابل الدولار، الى ١٠٠٠ دينار مقابل كل دولار امريكي.

وأشار المستثمر الى ان "ما يقال عن انخفاض سعر الصرف او إيقاف مزاد العملة مجرد إشاعات الهدف منها مكاسب أنية فقط، خصوصا وان التحويل الى الخارج امر مباح وفيه حرية التحويل الخارجي، بما لا يتقاطع مع قانون مكافحة غسل الأموال

وأموال الجريمة والإرهاب" مبينا ان "كل الأموال التي لا تتقاطع مع هذا القانون هي اموال حرة وأصحابها احرار في تحويلاتهم

و، وبالتالي نحن نبني اقتصادا مستقرا ولا نحتاج للجوء إلى الأزمات أو ان تفاجئ الجمهور، ومثل هكذا سياسات ان وجدت فهي ستكون معلقة وواضحة من دون الركون إلى الخفاء".

وحول الاحتياطي النقدي القانوني أوضح صالح ان المركزي "يتتبع باحتياطات ملائمة وكافية، واطمأنها مرهونة بما ستسفر عنه نتائج جولات التراخيص النفطية، واذا ما كتب لها النجاح في تصدير كميات كبيرة من النفط فستستخدم الاقتصاد الوطني ومجهود التنمية وبالتالي سيدخل التدفق إلى العراق وليس العكس".

وكان العراق قد وقع عشرة عقود نفطية مع كبريات شركات النفط العالمية خلال جولتي التراخيص النفطية الاولى والثانية، والتي

وكانت إشاعات قد أطلقت في السوق المحلية خلال اليومين الماضيين، مفادها: ان البنك المركزي سيخفض سعر الصرف من ١١٧٠ ديناراً مقابل الدولار، الى ١٠٠٠ دينار مقابل كل دولار امريكي.

وأشار المستثمر الى ان "ما يقال عن انخفاض سعر الصرف او إيقاف مزاد العملة مجرد إشاعات الهدف منها مكاسب أنية فقط، خصوصا وان التحويل الى الخارج امر مباح وفيه حرية التحويل الخارجي، بما لا يتقاطع مع قانون مكافحة غسل الأموال

وأموال الجريمة والإرهاب" مبينا ان "كل الأموال التي لا تتقاطع مع هذا القانون هي اموال حرة وأصحابها احرار في تحويلاتهم

بغداد / وكالات

قال وزير التجارة وكالة صفاء الدين الصافي: ان الوزارة حريصة على اجراء لقاءات مع الجانب التركي لتسهيل جذب رؤوس الاموال والشركات التركية في تأهيل الصناعة العراقية واقامة صناعات داخل العراق وتوسيع الحركة التجارية من خلال المشاركة في المشاريع الاستثمارية.

واضاف الصافي بحسب وكالة الصحافة المستقلة (ايبا): ان الوزارة اكدت ان الصناعيين الاثراك مدعوون لعملية تأهيل الصناعة العراقية المصانع وبناء مصانع جديدة اخرى والاستفادة من الخبرات التركية في هذا الجانب لرفع مستوى الانتاج العراقي واعادته الى سابق عهده.

وتابع: ان مجالات التعاون المشترك متعددة كون الحركة التجارية في البلاد بدأت تخطو خطوات سريعة ومهمة نتيجة سياسة الحكومة الاقتصادية التي تهدف الى الانفتاح على العالم والانضمام الى المنظمات الاقتصادية العالمية الكبرى.

مؤكدا ضرورة تحقيق أعلى درجات التبادل الاقتصادي مع اقتصاديات المنطقة والعالم ودعم القطاع الخاص مستقبلا.

وشدد الصافي على ان انبثاق المجلس الاعلى الاقتصادي العراقي التركي وتوقيع (٤٨) ثماني وأربعين مذكرة تفاهم مختلف المجالات التي سبق ان وقعت بين رئيسي وزراء الدولتين تصب كلها في تطوير آفاق التعاون والتفاهم الاقتصادي بين البلدين الجارين.

وكانت إشاعات قد أطلقت في السوق المحلية خلال اليومين الماضيين، مفادها: ان البنك المركزي سيخفض سعر الصرف من ١١٧٠ ديناراً مقابل الدولار، الى ١٠٠٠ دينار مقابل كل دولار امريكي.

وأشار المستثمر الى ان "ما يقال عن انخفاض سعر الصرف او إيقاف مزاد العملة مجرد إشاعات الهدف منها مكاسب أنية فقط، خصوصا وان التحويل الى الخارج امر مباح وفيه حرية التحويل الخارجي، بما لا يتقاطع مع قانون مكافحة غسل الأموال

وأموال الجريمة والإرهاب" مبينا ان "كل الأموال التي لا تتقاطع مع هذا القانون هي اموال حرة وأصحابها احرار في تحويلاتهم

و، وبالتالي نحن نبني اقتصادا مستقرا ولا نحتاج للجوء إلى الأزمات أو ان تفاجئ الجمهور، ومثل هكذا سياسات ان وجدت فهي ستكون معلقة وواضحة من دون الركون إلى الخفاء".

وحول الاحتياطي النقدي القانوني أوضح صالح ان المركزي "يتتبع باحتياطات ملائمة وكافية، واطمأنها مرهونة بما ستسفر عنه نتائج جولات التراخيص النفطية، واذا ما كتب لها النجاح في تصدير كميات كبيرة من النفط فستستخدم الاقتصاد الوطني ومجهود التنمية وبالتالي سيدخل التدفق إلى العراق وليس العكس".

وكان العراق قد وقع عشرة عقود نفطية مع كبريات شركات النفط العالمية خلال جولتي التراخيص النفطية الاولى والثانية، والتي

وكانت إشاعات قد أطلقت في السوق المحلية خلال اليومين الماضيين، مفادها: ان البنك المركزي سيخفض سعر الصرف من ١١٧٠ ديناراً مقابل الدولار، الى ١٠٠٠ دينار مقابل كل دولار امريكي.

وأشار المستثمر الى ان "ما يقال عن انخفاض سعر الصرف او إيقاف مزاد العملة مجرد إشاعات الهدف منها مكاسب أنية فقط، خصوصا وان التحويل الى الخارج امر مباح وفيه حرية التحويل الخارجي، بما لا يتقاطع مع قانون مكافحة غسل الأموال

وأموال الجريمة والإرهاب" مبينا ان "كل الأموال التي لا تتقاطع مع هذا القانون هي اموال حرة وأصحابها احرار في تحويلاتهم

و، وبالتالي نحن نبني اقتصادا مستقرا ولا نحتاج للجوء إلى الأزمات أو ان تفاجئ الجمهور، ومثل هكذا سياسات ان وجدت فهي ستكون معلقة وواضحة من دون الركون إلى الخفاء".

وحول الاحتياطي النقدي القانوني أوضح صالح ان المركزي "يتتبع باحتياطات ملائمة وكافية، واطمأنها مرهونة بما ستسفر عنه نتائج جولات التراخيص النفطية، واذا ما كتب لها النجاح في تصدير كميات كبيرة من النفط فستستخدم الاقتصاد الوطني ومجهود التنمية وبالتالي سيدخل التدفق إلى العراق وليس العكس".

وكان العراق قد وقع عشرة عقود نفطية مع كبريات شركات النفط العالمية خلال جولتي التراخيص النفطية الاولى والثانية، والتي

وكانت إشاعات قد أطلقت في السوق المحلية خلال اليومين الماضيين، مفادها: ان البنك المركزي سيخفض سعر الصرف من ١١٧٠ ديناراً مقابل الدولار، الى ١٠٠٠ دينار مقابل كل دولار امريكي.

بغداد / وكالات

قال مستشار البنك المركزي العراقي محمد صالح: ان سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي ثابت ومستقر حاليا، مشيرا الى ان اوضاع الاحتياطي النقدي مرهونة بما ستسفر عنه جولات التراخيص النفطية التي من المؤمل ان ترتفع واردات العراق المالية.

وأضاف صالح ان "سياسة البنك المركزي تعتمد على المحافظة على استقرار سعر صرف العملة والذي يبلغ حاليا ١١٧٠ ديناراً مقابل كل دولار" مبينا ان السياسة النقدية "عادة غير ثابتة بشكل مطلق، وان تدخل المركزي فيها يأتي لسد حاجة الزبائن من الدولار للأغراض المشروعة".

وأضاف صالح ان "سياسة البنك المركزي تعتمد على المحافظة على استقرار سعر صرف العملة والذي يبلغ حاليا ١١٧٠ ديناراً مقابل كل دولار" مبينا ان السياسة النقدية "عادة غير ثابتة بشكل مطلق، وان تدخل المركزي فيها يأتي لسد حاجة الزبائن من الدولار للأغراض المشروعة".

وأضاف صالح ان "سياسة البنك المركزي تعتمد على المحافظة على استقرار سعر صرف العملة والذي يبلغ حاليا ١١٧٠ ديناراً مقابل كل دولار" مبينا ان السياسة النقدية "عادة غير ثابتة بشكل مطلق، وان تدخل المركزي فيها يأتي لسد حاجة الزبائن من الدولار للأغراض المشروعة".

وأضاف صالح ان "سياسة البنك المركزي تعتمد على المحافظة على استقرار سعر صرف العملة والذي يبلغ حاليا ١١٧٠ ديناراً مقابل كل دولار" مبينا ان السياسة النقدية "عادة غير ثابتة بشكل مطلق، وان تدخل المركزي فيها يأتي لسد حاجة الزبائن من الدولار للأغراض المشروعة".

وأضاف صالح ان "سياسة البنك المركزي تعتمد على المحافظة على استقرار سعر صرف العملة والذي يبلغ حاليا ١١٧٠ ديناراً مقابل كل دولار" مبينا ان السياسة النقدية "عادة غير ثابتة بشكل مطلق، وان تدخل المركزي فيها يأتي لسد حاجة الزبائن من الدولار للأغراض المشروعة".

وأضاف صالح ان "سياسة البنك المركزي تعتمد على المحافظة على استقرار سعر صرف العملة والذي يبلغ حاليا ١١٧٠ ديناراً مقابل كل دولار" مبينا ان السياسة النقدية "عادة غير ثابتة بشكل مطلق، وان تدخل المركزي فيها يأتي لسد حاجة الزبائن من الدولار للأغراض المشروعة".

وأضاف صالح ان "سياسة البنك المركزي تعتمد على المحافظة على استقرار سعر صرف العملة والذي يبلغ حاليا ١١٧٠ ديناراً مقابل كل دولار" مبينا ان السياسة النقدية "عادة غير ثابتة بشكل مطلق، وان تدخل المركزي فيها يأتي لسد حاجة الزبائن من الدولار للأغراض المشروعة".

وأضاف صالح ان "سياسة البنك المركزي تعتمد على المحافظة على استقرار سعر صرف العملة والذي يبلغ حاليا ١١٧٠ ديناراً مقابل كل دولار" مبينا ان السياسة النقدية "عادة غير ثابتة بشكل مطلق، وان تدخل المركزي فيها يأتي لسد حاجة الزبائن من الدولار للأغراض المشروعة".

وأضاف صالح ان "سياسة البنك المركزي تعتمد على المحافظة على استقرار سعر صرف العملة والذي يبلغ حاليا ١١٧٠ ديناراً مقابل كل دولار" مبينا ان السياسة النقدية "عادة غير ثابتة بشكل مطلق، وان تدخل المركزي فيها يأتي لسد حاجة الزبائن من الدولار للأغراض المشروعة".

وأضاف صالح ان "سياسة البنك المركزي تعتمد على المحافظة على استقرار سعر صرف العملة والذي يبلغ حاليا ١١٧٠ ديناراً مقابل كل دولار" مبينا ان السياسة النقدية "عادة غير ثابتة بشكل مطلق، وان تدخل المركزي فيها يأتي لسد حاجة الزبائن من الدولار للأغراض المشروعة".

وأضاف صالح ان "سياسة البنك المركزي تعتمد على المحافظة على استقرار سعر صرف العملة والذي يبلغ حاليا ١١٧٠ ديناراً مقابل كل دولار" مبينا ان السياسة النقدية "عادة غير ثابتة بشكل مطلق، وان تدخل المركزي فيها يأتي لسد حاجة الزبائن من الدولار للأغراض المشروعة".

وأضاف صالح ان "سياسة البنك المركزي تعتمد على المحافظة على استقرار سعر صرف العملة والذي يبلغ حاليا ١١٧٠ ديناراً مقابل كل دولار" مبينا ان السياسة النقدية "عادة غير ثابتة بشكل مطلق، وان تدخل المركزي فيها يأتي لسد حاجة الزبائن من الدولار للأغراض المشروعة".

وأضاف صالح ان "سياسة البنك المركزي تعتمد على المحافظة على استقرار سعر صرف العملة والذي يبلغ حاليا ١١٧٠ ديناراً مقابل كل دولار" مبينا ان السياسة النقدية "عادة غير ثابتة بشكل مطلق، وان تدخل المركزي فيها يأتي لسد حاجة الزبائن من الدولار للأغراض المشروعة".

وأضاف صالح ان "سياسة البنك المركزي تعتمد على المحافظة على استقرار سعر صرف العملة والذي يبلغ حاليا ١١٧٠ ديناراً مقابل كل دولار" مبينا ان السياسة النقدية "عادة غير ثابتة بشكل مطلق، وان تدخل المركزي فيها يأتي لسد حاجة الزبائن من الدولار للأغراض المشروعة".

وأضاف صالح ان "سياسة البنك المركزي تعتمد على المحافظة على استقرار سعر صرف العملة والذي يبلغ حاليا ١١٧٠ ديناراً مقابل كل دولار" مبينا ان السياسة النقدية "عادة غير ثابتة بشكل مطلق، وان تدخل المركزي فيها يأتي لسد حاجة الزبائن من الدولار للأغراض المشروعة".

وأضاف صالح ان "سياسة البنك المركزي تعتمد على المحافظة على استقرار سعر صرف العملة والذي يبلغ حاليا ١١٧٠ ديناراً مقابل كل دولار" مبينا ان السياسة النقدية "عادة غير ثابتة بشكل مطلق، وان تدخل المركزي فيها يأتي لسد حاجة الزبائن من الدولار للأغراض المشروعة".

وأضاف صالح ان "سياسة البنك المركزي تعتمد على المحافظة على استقرار سعر صرف العملة والذي يبلغ حاليا ١١٧٠ ديناراً مقابل كل دولار" مبينا ان السياسة النقدية "عادة غير ثابتة بشكل مطلق، وان تدخل المركزي فيها يأتي لسد حاجة الزبائن من الدولار للأغراض المشروعة".

النوع	الوزن	السعر
ماس	قيراط	١٢٠٠
لؤلؤ	١ غم	٣٠٠
مرجان	١ غم	١٠
زمر كولوومبي	١ غم	٥
زمر هندي	١ غم	٣
ياقوت احمر	١ غم	٢
عقيق سليمان	عقد ١٥ غم	٧٠
سندلس تركي	عقد ٣٥ غم	٣٥
كهرب الماني	١ غم	١
كهرب روسي	١ غم	١
كهرب بولوني	١ غم	١
شذر	٣٠ غم	٨
فيروز	١٠ غم	٥
عقيق	١٠ غم	١٠

نوع السيارة	السعر
لانكروز ٢٠١٠	٥٠,٠٠٠
نيسان ارمادا ٢٠١٠	٤٨,٠٠٠
نيسان تادا ٢٠١٠	١٨,٠٠٠
هيونداي سيورا ٢٠١٠	٣٢,٠٠٠
هيونداي سيفيكا ٢٠١٠	٢١,٠٠٠
كيا سيورنيج ٢٠١٠	٢٦,٠٠٠
كيا سيورنيج ٢٠٠٩	٢٢,٠٠٠
كيا ٢ طن حمل ٢٠٠٩	٣٠,٠٠٠
كيا ١١ راكب ٢٠٠٩	٣٢,٠٠٠
رينو فرنسي ٢٠٠٩	١٥,٠٠٠
شيربي صيني ٢٠٠٩	٣٥,٠٠٠
فوتون صيني ١٤ راكب ٢٠٠٩	١٣,٠٠٠</